الأزمة المالية العالمية كنتاج لأزمة سلوك استهلاكي والحل البديل

د. عدمان مريزق/ أستاذ محاضر – المدرسة العليا للتجارة- الجزائر

E-mail:mohamedayoub3@yahoo.fr

الملخص

كان النمو الاستهلاكي في الولايات المتحدة مدفوعاً بفقاعتين هما فقاعة الأسهم والسندات، والفقاعة العقارية اللتان اقترنتا باختلالات بنيوية في قطاع الموارد من ناحية والقطاعين المالي والمؤسسي من ناحية أخرى. وتعود فرضية أولوية الاستهلاك على الادخار في سلوك العائلات الغربية إلى " كينز"، الذي ثار على فرضية المدرسة الكلاسيكية بشأن توزيع الدخل.

إلى جانب "كينز"، وضع" دوسمبيري" Duesenberry في عام 1949 نظرية للاستهلاك؛ ومفادها أنه قد يعتمد الاستهلاك على استهلاك الطبقة أو الفئة الاجتماعية المرجعية. حيث هناك "مظاهرة" من الطبقات العليا على الطبقات الدنيا. وبسبب هذا، تستهلك الفئة الدنيا بنفس الطريقة.

لكن يمكن النظر إلى الاستهلاك كقيمة اجتماعية قبل أن يكون قيمة اقتصادية وأن الاستهلاك الزائد يؤدي إلى الفساد وهدر الموارد وأن الحالة السليمة للاقتصاد تتحقق عندما يتحدد الاستهلاك بالإنتاج.

الكلمات المفتاحية: الأزمة المالية، الاستهلاك، التقليد.

Résumé

la consommation aux États-Unis était entraînés par les stocks bulle actions et obligations, et la bulle de l'immobilier, qui jette ainsi les déséquilibres structurels dans le secteur des ressources naturelles d'une part et le secteur financier et des entreprises d'autre part.
l'hypothèse d'une priorité de consommation sur l'épargne dans le comportement des ménages occidentaux fait référence à "Keynes", qui a éclaté sur le principe de l'école classique de la répartition des revenus.

En plus de la théorie de " Keynes", on trouve la Théorie développée par Duesenberry en 1949. La consommation peut dépendre de la consommation de la classe sociale ou du groupe

social de référence. Selon lui, c'est un effet de « démonstration » : il y a une démonstration des classes aisées sur les classes inférieures. De par ce fait, la classe immédiatement inférieure consomme alors de la même manière.

Mais on peut considère la consommation en tant que valeur sociale avant que la valeur économique et que la consommation excessive conduit à la corruption et le gaspillage des ressources et que la bonne situation de l'économie est atteint lorsque la consommation est déterminée par la production.

mots clés : consommation, crise , démonstration.

المقدمة

قام دوسمبيري**Duesenberry**، بوضع نظرية اقتصادية اجتماعية لدالة الاستهلاك، مفادها أن الأسر تحدد اختياراتها الاستهلاكية ليس على أساس دخلها فحسب وإنما على أساس السلوك الاستهلاكي للطبقة الاجتماعية التي تعلوها مباشرة.

هذا التقليد أو المحاكاة الذي عبر عنه المنظر بآثار إظهار التقارب الاجتماعي (المظاهرة)، يجعل الأفراد يستهلكون أكبر مما يتيحه دخلهم الجاري، فيرتفع الميل الاستهلاكي عند الأسر بسبب عامل التقليد في الإنفاق.

فظهور البوادر الأولى للأزمة في الولايات الغنية للولايات المتحدة الأمريكية، له دلالة كبرى، حيث ما نريد أن نبينه في هذا البحث أن أي خلل في السلوك الاستهلاكي للأسر الأمريكية (ومن ثم سلوك الاستهلاكي للمجتمعات الغربية برمتها) المبني على التقليد (الطبقات الدنيا) والتميز (الطبقات الغنية)من جهة، وعلى التوظيف الرشيد للدخل من خلال عمليتي الاقتراض والتوظيف، سيؤدي إلى ظهور خلل في النظام الاقتصادي ككل ومن ثم ظهور الأزمة.

ومن أجل تحقيق الأهداف السالفة الذكر، ارتأينا تقسيم البحث إلى أربعة أجزاء: سيتناول الجزء الأول الرؤى النظرية المفسرة لظاهرة الاستهلاك، لعرض العوامل المؤثرة في الاستهلاك والمقاربات المختلفة المفسرة له. بينما سيناقش الجزء الثاني مدى تسبب السلوك الأمريكي في الأزمة الاقتصادية. في حين سيتطرق الجزء الثالث للتوجهات

الاستهلاكية في الوطن العربي والأزمة المالية. وخصصنا الجزء الأخير للمتغيرات الرئيسة لنظرية الاستهلاك من منظور إسلامي ودور المستهلك في إدارة الأزمة المالية.

أولا: الرؤى النظرية المفسرة لظاهرة الاستهلاك

تعمدنا من خلال هذا الجزء، الاكتفاء بعرض العوامل المؤثرة في الاستهلاك إلى جانب المقاربات المختلفة المفسرة للاستهلاك، دون الدخول في تفاصيل المستهلك وسلوكه.

1-العوامل المؤثرة في الاستهلاك

هناك العديد من العوامل التي تؤثر على معدلات الاستهلاك، ومنها الثروة، مستوى الأسعار، معدلات الفائدة، ميول المستهلك وتوقعاته، البعد الجغرافي، الضرائب وغيرها. وفيما يلي بيان بأهم هذه العوامل(1):

-**الثروة:** تمويل الأفراد لنفقاتهم لا يكون عن طريق الدخول فقط بل يمكن أن يكون أيضا عن طريق بعض أشكال الثروة التي يمتلكونها.

- **معدل الفائدة:** لا يشجع ارتفاع معدلات الفائدة الأفراد على الاقتراض من المصارف وإنما على العكس من ذلك يجعلهم أكثر ميلا للادخار وإيداع مدخراتهم في المصارف مما يكون له أثر مباشر في تخفيض الاستهلاك. ويؤدي ارتفاع معدل الفائدة إلى خفض الاستثمار مما يكون له أر سلبي على الدخل مستقبلا ويؤدي بالتالي إلى تخفيض الاستهلاك من جديد.

ويمكن إضافة العوامل التالي(2):

- **مستوى الأسعار**: تتأثر القيمة الحقيقية للأول السائلة بالتغيرات في المستوى العام للأسعار وهذا الأثر هو ما يطلق عليه أثر " بيجو"، فاتجاه الأسعار إلى الانخفاض سيؤدي إلى زيادة القيمة الحقيقية للأصول السائلة (القوة الشرائية للثروة)، وسيؤدي ذلك إلى زيادة نسبة الدخل التي تخصص للاستهلاك وهذا سيؤدي إلى انتقال دالة الاستهلاك إلى أعلى والعكس صحيح عند انخفاض المستوى العام للأسعار.

- **ميول المستهلك وتوقعاته:** تؤثر التوقعات الخاصة بالدخل والأسعار والثروة على معدلات الاستهلاك، فالأفراد الذين يتوقعون اتجاه دخولهم إلى التزايد يميلون إلى الإكثار

من الإنفاق الاستهلاكي وتخفيض الادخار عن أولئك الذين يتوقعون اتجاه دخولهم للتناقص.

– **الآثار الديمغرافية(السكانية):**مما لا شك فيه أن الزيادة السكانية، بشكل عام، تعني زيادة الإقبال على الاستهلاك بيد أن البعد السكاني للاستهلاك لا يتوقف عند عامل الزيادة السكانية بل يتعدى إلى التوزيع العمري للسكان والبعد التعليمي والثقافي وغيرها.

– **توزيع الدخل:** من المعلوم أن توزيع الدخل في المجتمع لا يتم بشكل متساو بين جميع فئاته مما يترتب عليه تفاوت الميول إلى الاستهلاك، فالفئات مرتفعة الدخل تتميز بانخفاض الميل المتوسط مقارنة بالفئات الأقل دخلا. وعلى هذا فأي تغير في اتجاه توزيع الدخل لكي يصبح أكثر عدالة، قد يؤدي إلى ارتفاع الميل المتوسط للاستهلاك على مستوى المجتمع.

ونرى في هذا المقام ضرورة التركيز على الجوانب الشخصية المفسرة للاستهلاك، حيث أن الاستهلاك المظهري عند "فيبلن" هو "الاستهلاك المفرط للسلع" التي تعد دليلاً على عضوية المستهلك للطبقة المترفهة فى المجتمع الرأسمالي . وقد استخدم "فيبلن" هذا المصطلح في الدراسات الأنثروبولوجية للمجتمعات قبل الرأسمالية للإشارة إلى التباهي باستهلاك السلع بهدف اكتساب الهيبة . فبعض الناس يشترون بعض السلع غالية الثمن ليس لأنها أجود من غيرها ، أو لأنها تشبع حاجة – بل لأنها غالية فحسب وهو ما يعنى التباهي بها أمام الناس وهذا يوضح لنا اختلاف الوظيفة الظاهرة **Mani Fest** للاستهلاك الاقتصادي وهى الانتفاع ، بينما يعد تحقيق الهيبة ، وتأكيدها على حد تعبير " فيبلن " أحد الوظائف الكامنة لهذا الاستهلاك(3).

إن انتشار ثقـــافة الاستهلاك عبر آلية الإعـــلان، وحب التملك، والمحاكاة، وتقليد الآخرين، تتجسد في الكثير من المجتمعات، وهو الأمر الذي ترتب عليه تشكل منظومة قيمية استهلاكية تتماشي وقيم الثقافة الغربية عموما، حيث تظهر رغبـــات، واحتياجات مصطنعة، وغير ضرورية، إلا أنها تتحـــول عبر آلية الإعـــلان، وتفشى قيم الاستهلاك، والرغبة في تقليد الآخرين إلى احتياجات . والمشكلة هي أن النهم الاستهلاكي لا نهاية له،

وبالتالي فإنه يخلق ضغوطاً اقتصادية مستمرة على الأسرة، والمجتمع ككل، وهو الأمر الذي يؤدي في النهاية إلي مزيد من الضغوط على الظروف الاقتصادية لتلك المجتمعات.

2-المقاربات المختلفة المفسرة للاستهلاك

يمكن عرض المقاربات المختلفة التي تفسر الاستهلاك، فيما يلي:

2-1- المقاربات الكلاسيكية والنيوكلاسكية(4)

يحتل سلوك المستهلك في التحليل الكلاسيكي والنيوكلاسيكي مكانة مهمة. فالمستهلك في هذا الفكر يفترض بأنه عقلاني(رشيد) ويبحث دائما عن الأمثلية في توزيع دخله،أي تعظيم منفعته.

يرى التقليديون في كل سياسة إنعاش(توسع) استهلاكي بأنها مصدر محتمل للتضخم ومن ثم الاختلال الخارجي.

لقد حاول التقليديون الجدد إيجاد جواب حول الكيفية التي يقوم بها المستهلك تقسيم دخله- وذلك عند مستوى دخل معين- بين مختلف السلع الموجودة في السوق، وقد عرف هذا التيار الفكري بالمدرسة الحدية.

إن نقطة الانطلاق في التحليل الحدي هي دالة المنفعة. فبالنسبة للحديين فإن قيمة الأشياء ترتبط بالمنفعة التي يمكن الحصول عليها من استعمال هذه الأشياء وليس بتكلفة إنتاجها فقط.

لكن إذا رجعنا إلى التحليل الحدي ، فان قيمة السلعة تتعلق، من جهة بالمنفعة الاقتصادية، ومن جهة أخرى بكمية السلعة التي يمكن الحصول عليها(هذه الكمية محدودة بالندرة النسبية لهذه السلعة التي ترتبط هي الأخرى بالقدرة الإنتاجية للجهاز الإنتاجي) علما أن الموارد الاقتصادية في العالم نادرة.

يقوم هذا التحليل على مجموعة من الفرضيات والتي تعرضت لانتقادات شديدة لعل أهمها:

- اعتبار منفعة السلع تامة وهذا غير صحيح في الواقع.
- قرارات الشراء لها دوافع و لا تتم بدون دراسة مسبقة.

- تفترض المدرسة الحدية إمكانية اختيار واسعة على الرغم من أن المهم في الاستهلاك يتعلق بمجموعة من القيود(بشكل خاص الدخل).

2-2- المقاربة الكينزية(نظرية الدخل المطلق)

تسمى بنظرية الدخل المطلق للتأكيد على أن قرارات الاستهلاك مبنية على القدر المطلق من الدخل الجاري الذي يحصل عليه الفرد.

وفي التحليل الكينزي تعتبر دالة الاستهلاك العامل الأساسي في تحديد حجم الدخل، لأنها تشكل حجر الأساس في نظرية المضاعف... وتشير دالة الاستهلاك إلى أن زيادة الدخل يدفع الأفراد إلى زيادة استهلاكهم، ولكن بنسب أقل من الزيادة في الدخل(5).

2-3- نظرية الدخل النسبي (أثر التقليد) لدوسمبيري

ترى هذه النظرية أن العلاقة بين الدخل والاستهلاك هي علاقة نسبية، أي أن إذا ارتفع دخل الفرد ومركزه النسبي على سلم الدخل بقي على حاله، بارتفاع دخول الآخرين الذين يماثلونه في الدخل بذات النسبة، فإن معدل استهلاكه لن يتغير لأن المستهلك يحاول عادة المحافظة على مستوى استهلاكه بالنسبة للآخرين، أي بالمقارنة معهم، وبذلك أن حجم الاستهلاك لا يعتمد بدرجة مطلقة على الدخل المطلق الذي تحصل عليه الأسرة، وإنما يعتمد استهلاكها على المركز النسبي لهذه العائلة في سلم توزيع الدخل، أي بالمقارنة مع الآخرين، أي نسبة إليهم، وبالذات من خلال عامل التقليد والمحاكاة(6).

ثانيا: الأزمة الاقتصادية نتيجة طبيعية للسلوك الأمريكي

عصف إعصار مالي على السوق الأمريكية وامتد أثره إلى باقي الأسواق العالمية، وتنبأ كثيرون بامتداد أثره فترة طويلة من الزمن. وقد أعلنت عدة دول أن اقتصادها دخل فعلا مرحلة الكساد، ويخشى من تحول الكساد إلى انهيار عالمي يقضي على شركات ودول برمتها.

وفيما يلي، نقدم باختصار خلفيات الأزمة(7):

يهدف كل فرد إلى امتلاك عقار يسكن ويتدبر أمر معيشته فيه والسياسة المتاحة أمامه تكمن في شراء العقار تقسيطًا . وتكون الإجراءات المتبعة عادة هي:

– الحصول على قرض بفائدة

– ثم شراء عقار بأموال القرض.

لكن شروط عقد القرض عادة ما تنص على أن:

– أسعار الفائدة متغيرة أي ليست ثابتة ومرتبطة بسعر فائدة البنك المركزي(**Libor + x**) حيث **x** هي السعر المعلن عنه بين البائع والمشتري والمرتبط بسعر الفائدة المعروض من قبل البنك المركزي.

– فإذا تأخر المدين عن سداد أي دفعة تضاعفت أسعار الفائدة.

– كما أن المدفوعات الشهرية خلال السنوات الثلاث الأولى تذهب كلها لسداد الفوائد، مما يعني أن المدفوعات لا تذهب إلى ملكية جزء من العقار إلا بعد مرور ثلاثة سنوات.

فبفرض ارتفاع أسعار العقارات، فإن الخيارات المتاحة تكون كالتالي:

. إما أن يبيع مالك العقار عقاره لتحقيق أرباح مجزية.

. أو أن يحاول الحصول على قرض مقابل رهن جزء من العقار الذي ارتفعت قيمته.

والنتيجة : توافر السيولة التي عادة ما توجه نحو الإنفاق، لأن الميل الحدي لاستهلاك الأفراد عادة كما يلي:

. التوسع في الإنفاق في مختلف الحالات.

. الحصول على قرض لشراء أصول جديدة (سيارة مثلا تقسيطًا).

ويتلخص **سلوك الأفراد** المدينين بالآتي:

– الحصول على قرض بفائدة، مما يعني التزام المقترض بسداد قسط للبنك المقرض.

– شراء أصل (كعقار مثلا).

– يقوم المدين في غالب الأحيان (ببيع) تسييل أو توريق الأصل الذي يملكه أو يرهنه للحصول على مزيد من السيولة.

– وعند رهن الأصل يكون الفرد قد حصل على قرض جديد مقابل رهنه للأصل الذي قدمه، مما يعني التزامه بسداد قسط إضافي للبنك المقرض.

– ثم يتوجه لمزيد من الإنفاق كشراء أصل آخر كسيارة مثلا.

فإذا افترضنا أن البنك المركزي رفع سعر الفائدة، فبحسب شروط عقد القرض، فإن البنك المقرض يرفع القسط المترتب على المقترض، مما يؤدي إلى زيادة الالتزام بزيادة الأقساط المسددة . ويتكرر رفع سعر الفائدة من البنك المقرض على المقترض كلما تكرر رفع سعر الفائدة من البنك المركزي مما يؤدي لزيادة الالتزام بزيادة الأقساط المسددة مرة تلو الأخرى.

أما **سلوك المؤسسات المالية** فيكون على التوازي مع سلوك الفرد المقترض ويتلخص بالآتي:

– يبيع البنك القرض كسندات لمستثمرين ليضاعف إيراداته، حيث يستفيد من فوائد القرض التي يسددها المقترض، وبعد بيعه السندات يحقق دخلا إضافيًا بالعمولات والرسوم.

– يستفيد المستثمرون من فوائد السندات التي اشتروها.

– يرهن المستثمرون سنداتهم.

– ولإضافة مزيد من الطمأنينة يقومون بالتأمين عليها لدى شركات تأمين ضمانًا لدينهم.

– ثم سرعان ما يقوم المستثمرون برهن سنداتهم ليحصلوا على قرض جديد وسيولة جديدة.

– بالعودة إلى النتيجة المحتملة لسلوك الأفراد، وهي إفلاسهم واضطرارهم لبيع عقاراتهم دعمًا للسندات.

– فإن زيادة عرض العقارات المعدة للبيع غالبًا ما يؤدي لانخفاض أسواقها واحتمال دخولها مرحلة الكساد.

– إثر ذلك تفقد السندات قيمتها.

أما **سلوك الاقتصاد الكلي** فيتلخص بالآتي:

– إفلاس البنوك الاستثمارية وصناديق الاستثمار.

– قبض التأمين من شركات التأمين جراء التأمين على السندات.

– إفلاس شركات التأمين.

– عندئذ تسعى المصارف لخفض مخاطرها بالإحجام عن الإقراض بعرقلته بشروط تصعب منحه.

– الأمر الذي يضغط على سيولة الشركات الصناعية وغيرها لإتمام أعمالها اليومية.

– بعد ذلك تظهر بوادر كساد كبير.

– فتقوم الحكومات بزيادة سيولة السوق بضخ كميات هائلة لإنعاشه.

– لكن الاقتصاد يكون قد بدأ بالترنح تحت ضغط الديون بسبب الاستثمار في الديون.

– أخيرًا تجد الأسواق نفسها أمام احتمال انهيار اقتصادي عالمي.

أما في حالة **انخفاض أسعار العقارات:** فإذا كان العقار هو الرهن، فقد يلجأ المدين للتوقف عن السداد وترك العقار للبنك ليتصرف به، مما ينتج عنه زيادة في عرض العقارات نتيجة بيعها أو توريقها.

والنتيجة : نقص سيولة المصارف.

وبالتالي، منحت السيولة بشكل غير منضبط لامتلاك العقارات والمضاربة بها من قبل عملاء استفادوا من رخص الفوائد في السنوات الأولى ومن زيادة كبيرة بأسعار العقارات (ولم يراعوا أثر المقص من حيث أن أسعار العقارات لا بد وأن تنخفض وكون تكلفة الفوائد البخسة لا يمكن أن تدوم). فكانت الحصيلة في البداية أرباحا مغرية دفعت إلى تقليد وتضخيم هذا السلوك من قبل المقترضين من جهة والكثير من المصارف والمؤسسات المالية من جهة أخرى، حيث وجد الجميع في هذا النوع من القروض أرباحا غير مسبوقة. بعد أعوام قليلة انكشفت اللعبة لأسباب عديدة منها(8):

– أدى ارتفاع معدلات الفائدة خلال السنوات الأخيرة إلى زيادة تكلفة المقترضين خاصة أولئك الذين اعتادوا إما على المضاربة على استمرار ارتفاع أسعار العقارات أو على استمرار انخفاض أو ثبات معدلات الفائدة.

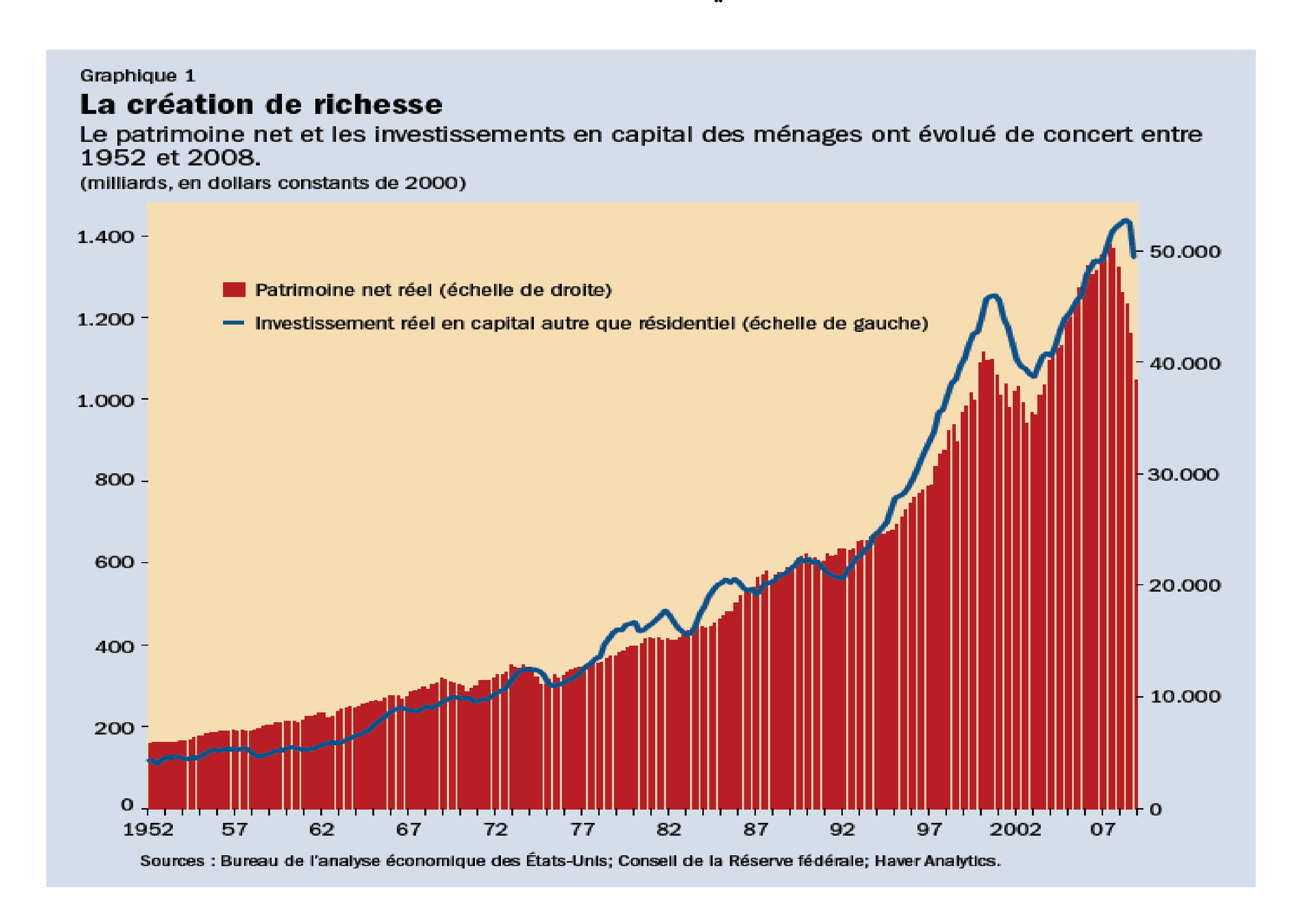
– تباطؤ النشاط الاقتصادي الأمريكي وهبوط أسعار العقارات مما جعل الأرباح المتوقعة أقل من الفوائد المتراكمة.

– انكشاف حقيقة بعض القروض التي تميزت بتركيبة تجعل الفوائد ضعيفة في السنوات الأولى من القرض ومرتفعة في السنوات التالية. وأدت هذه التركيبة إلى انكشاف العديد من المقترضين المغامرين على حقيقتهم، كما كشفت أن المصارف المقرضة لم تكن تهتم بما فيه الكفاية بالتحقق من الدخل لكل من هؤلاء من المقترضين.

ولم يقتصر تأثير هذه الأزمة على المقترضين الأمريكيين أو مصارفهم التي اقترضوا منها وإنما شمل مختلف المؤسسات والصناديق المصرفية والمالية والتأمينية داخل الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها. ويعود سبب هذا الوباء إلى تفشي ظاهرة الأدوات

المالية المتطورة التي تبني مركبات عديدة يصعب معها معرفة المساهمة الحقيقية لأي من الأسهم أو السندات أو المشتقات التركيبية منها.

ويمكن تأكيد ما سبق انطلاقا من الشكل لتالي



source : Finance et Déloppement,publié par le fonds monétaire international, Décembre 2009

ثالثا: التوجهات الاستهلاكية في الوطن العربي والأزمة المالية

"عند معالجة اقتصاديات البلدان النامية، يمكن النظر إلى المسائل المتعلقة بالاستهلاك من زاوية، الحالة الخاصة، إذ إن ما يصح من النظريات الاقتصادية في البلدان الصناعية المتطورة قد لا يصح في البلدان التي هي أقلّ نمواً، كذلك فإن لكل من البلدان النامية معطياتها الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بها. وعلى العموم، فإن البلدان النامية تعاني في العادة تدنياً في مستوى الدخل والإنتاج وغالباً ما يكون اقتصادها معتمداً على القطاعات

الزراعية والخدمية، ثم إن المعطيات الديموغرافية والاجتماعية والمؤسساتية في البلدان النامية تختلف عن تلك السائدة في البلدان المتقدمة، لذلك غالباً ما تعاني البلدان النامية نقصاً في رؤوس الأموال القابلة للاستثمار وفي القطع الأجنبي، ويضاف إلى كل ذلك دائماً إشكالات تتعلق ببند أو بآخر من البنود التي يتكون منها ميزان المدفوعات. وإن هذه المعطيات العامة وما يتفرع عنها من ضغوط وعوامل مؤثرة، ومن حوافز وإمكانات وبدائل، تعطي لمسألة الاستهلاك في البلدان النامية أبعاداً إضافية لا نظير لها في البلدان المتقدمة"(9).

وفي الوقت الذي تطالعنا فيه الصحف الأجنبية ووكالات الأنباء عن أن الأزمة المالية العالمية كان لها دور في كبح جماح المستهلك الأوروبي وكذلك الأمريكي، الذي كان يعد الأضخم استهلاكا في العالم، لا تزال دولنا العربية للأسف تعاني من مرض الإنفاق الاستهلاكي، الذي هو بمثابة قنبلة اقتصادية موقوتة ستنفجر لتدمر الاقتصاد إن آجلا أو عاجلا.

وإذا كان هذا التوجه العالمي قد ساعد في تبنيه سياسة اعتمدتها البنوك، والتي لجأت إليها مضطرة بعد أن تسببت القروض الاستهلاكية في إحداث الأزمة، فإن الغريب أن البنوك بالدول العربية لا تزال تسير في هذا الطريق المدمر، وأصبح التسابق بينها محموما في تسويق منتجاتها المصرفية، وفي مقدمة ذلك بطاقة الائتمان، التي أصبحت تحاصر المواطن العربي من خلال سعي مندوبي المبيعات بالبنوك إلى استخدام سياسة النفس الطويل والقصير حتى تجعل من المواطن أسيرا لتلك البطاقات وما يترتب عليها من سير الفرد في حلقة مفرغة من الديون لا ينفك عنها.

فعلى سبيل المثال كشف تقرير صادر في يونيو 2008 عن دائرة التخطيط والاقتصاد في إمارة أبو ظبي أن حجم الإنفاق الاستهلاكي الخاص (العائلي) وصل إلى 320 مليار درهم، يشكل ما يقارب من نصف الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة بعد أن ارتفع بنسبة 122 **%** خلال السنوات الخمس الماضية من 144 مليار درهم عام 2002 إلى

320 مليار درهم عام 2007 بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ 18% ، وهو ما يعادل أكثر من ضعف معدل النمو الاقتصادي الحقيقي للدولة خلال الفترة نفسها.

وأظهر التقرير أن نتائج المسح الميداني حول دخل وإنفاق الأسر في إمارة أبو ظبي خلال العام الماضي وحتى نهاية الربع الأول من هذا العام أظهرت الميول الاستهلاكية لدى أفراد المجتمع، حيث تستقطع نحو 60 % من دخل الأسر، بينما ترتفع هذه النسبة إلى 87 % تقريبا لدى الأسر التي يقل دخلها الشهري عن 10 آلاف درهم(10).

هذه الثقافة السلبية خاصة في ظل تفشي الوباء المالي العالمي، سوف تؤدي إلى مخاطر لا يقتصر أثرها على الجانب الاقتصادي فقط، بل يمتد للجانب الاجتماعي والسياسي والشرعي، فعلى مستوى المخاطر الاقتصادية تؤدي سيادة ثقافة الاستهلاك إلى انهيار المقومات الأساسية للنمو ممثلا في الادخار والاستثمار.

ومن الحقائق الثابتة أن البلدان ذات الادخار المرتفع قد نمت بصورة أسرع من البلدان ذات الادخار المنخفض، كما أن التسليم بتعظيم الاستهلاك كهدف رئيس في حياة الفرد يحول بينه وبين التضحية من أجل الآخرين، وهو الأمر الذي ينعكس أثره سلبا على نصيب الأجيال القادمة من الموارد، وفي نهاية المطاف لا يسلم أداء السوق والحكومة من التأثير السلبي لذلك الاستهلاك.

كما أن سيادة ثقافة الاستهلاك تؤدي إلى تضاعف الحاجات البشرية وتجاوزها قدرة الموارد المتاحة على تلبيتها، وهو ما يعني مزيدا من ارتفاع الأسعار، فضلا عن خلق بيئة غير صحية أمام المنتج المحلي مما يعرضه للانهيار، ويكرس مفهوم التبعية والاعتماد على الغير بديلا عن الاعتماد على الذات.

ولا يقل الأمر خطورة في الجانب الاجتماعي، فهجوم الثقافة الاستهلاكية يؤدي إلى مخاطر اجتماعية على الأسرة يأتي في مقدمتها نشر ثقافة الدول المصدرة وما ينتج عن ذلك من

تبعية ثقافية وفقدان للهوية، فضلا عن افتقاد العديد من السلع لمعايير السلامة الصحية، وكذلك الحيلولة دون وجود قدوة استهلاكية من الآباء للأبناء.

" تحول بعض المجتمعات إلى مجتمعات مستهلكة بدل حرصها على أن تكون مجتمعات منتجة.. ينجم غالبا عن غياب الوعي بخطورة هذا الاتجاه الذي لا يلبث أن يتحول إلى ظاهرة تعيق النمو الاقتصادي، سواء على المستوى الفردي أو المستوى الوطني، كما تؤثر سلبا على المشاريع الوطنية الإنتاجية، نتيجة تسرب رأس المال الوطني لتأمين المواد الاستهلاكية ذات المنشأ الخارجي.

وغالبا ما تشكل قيمة المواد المستوردة نسبة عالية من الديون الاستهلاكية للأفراد، وهي ديون تسبب ضغوطا اقتصادية ونفسية على هؤلاء الأفراد، تؤدي بدورها إلى إرباك إيقاع الحياة لديهم، ليصبحوا أسرى لهذه الديون ولسنوات طويلة، وربما تفاقمت الأرباح المترتبة على هذه الديون في حالة العجز عن تسديد أقساطها في الأوقات المطلوبة، ويصل الأمر بهؤلاء الأفراد إلى طريق مسدودة.

ومع كل الأخطار المترتبة على القروض الاستهلاكية، فان أرقامها في ازدياد مطرد، دون أن تتوفر التوعية لتلافي هذه الأخطار، حتى لا يقع الفرد في هذا المحظور، ولدى الكثيرين أعذارهم لتبرير هذا السلوك، ورغم ذلك يمكن القول أن ترشيد الإنفاق فيما يتعلق بالاستهلاك العادي أمر ممكن إذا وجدت الرغبة في ذلك، بدليل إصرار بعض ذوي الدخل المحدود على الإنفاق في حدود الإمكانيات المتاحة، بل والتوفير في بعض الحالات، دون أن يدخلهم ذلك في دائرة البخل أو التقتير، بل ينقذهم من دائرة الإسراف والنفاق الاجتماعي المرفوض، وما يلازمه من مظاهر البذخ المختلفة"(11).

رابعا: الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي

بعد عرض خلفية الاستهلاك والمقاربات المختلفة المفسرة له، سنتناول الاستهلاك من منظور إسلامي ودور المستهلك للتصدي للأزمة الاقتصادية، على النحو التالي:

1-أهمية الاستهلاك في الإسلام

فكما لا يقبل الإسلام الفصل بين العلم والأخلاق ولا بين السياسة والأخلاق...، لا يقبل كذلك الفصل بين الاقتصاد والأخلاق وهذا ظاهر في كل عمليات الاقتصاد من الإنتاج إلى الاستهلاك، إلى التوزيع إلى التداول، التي تمتزج بها الأخلاق كما يمتزج الروح بالجسم(12).

وتبرز أهمية الاستهلاك في الإسلام في النقاط التالية(13):

- **الاستهلاك تعود فطري**: ينظر الإسلام للاستهلاك على أنه أمر فطري للإنسان، ومن ثم فهو ضروري له، وكل ما كان كذلك لا يمنع منه الإسلام، بل يقف منه موقف الحث والترغيب؛ ذلك لأن بقاء الإنسان واستمرارية نوعه؛ ليعمر الأرض، ويكون خليفة فيها، ويعبد الله تعالى، لا يتأتى إلا بالاستهلاك. وفي هذا يقول أحد الباحثين: الاستهلاك في نظر الإسلام، ومن ثم في نظر الاقتصاد الإسلامي أمر فطري وديني، لما يتوقف عليه من مطلوبات دينية.

- **الاستهلاك عبادة وطاعة من الطاعات**: يعتبر الاستهلاك في الإسلام نوعا من أنواع العبادات؛ إذا قصد به وجه الله سبحانه وتعالى، ويقصد المستهلك باستهلاكه وجه الله عز وجل، إذا تحرى الكسب الحلال واستهلاك الطيبات من السلع والخدمات، وهدف باستهلاكه التقوى على عبادة الله والتقوى على العمل المثمر لصالحه وصالح مجتمعه المسلم.

يضاف إلى ذلك أن عملية الاستهلاك نفسها طاعة من الطاعات؛ إذا كانت تعبر عن الانصياع لأمر الله تعالى بالأكل والشرب والتمتع بهذه الحياة، قال سبحانه مخاطبا آدم عليه السلام وحواء: [وكلا منها رغدا حيث شئتما] (البقرة:35)

وأوضح شمول ذلك لكل الناس بقوله سبحانه [يا أيها الناس كلوا في الأرض حلالا طيبا] (البقرة:168)

وجاء في آية أخرى قوله سبحانه [يا أيها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم واشكروا الله إن كنتم إياه تعبدون] (البقرة:172).

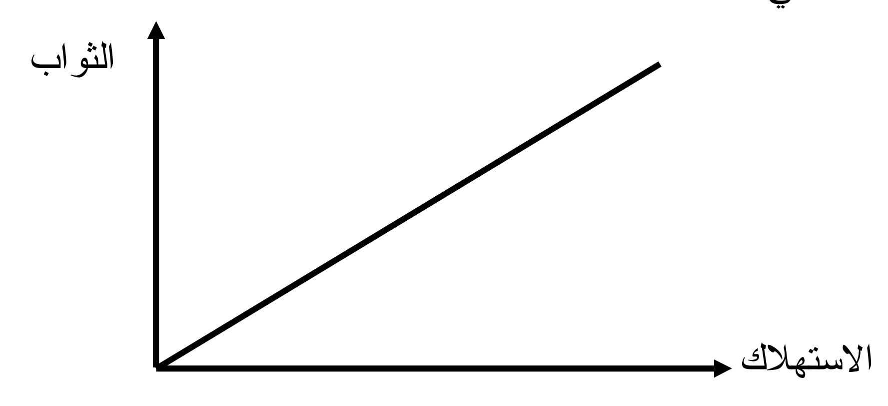
يعلق أحد الباحثين على هذه الآية فيقول: " فالأكل- أي الاستهلاك- المقترن بالشكر، شرط لتحقيق العبادة. لذلك فالاستهلاك والاستفادة والانتفاع بما خلق الله أمر طيب في الإسلام، طالما أنه لا يقوم على إدخال الضرر بالنفس أو الإضرار بالآخرين.

- **الاستهلاك في الإسلام ثوابه في الدنيا والآخرة:** يحث الإسلام الإنسان على تناول الطيبات من الرزق، بهدف تحقيقي الغاية من خلقه ووجوده، ويثاب على هذا الاستهلاك، إضافة إلى ما يتحقق له من متعة ولذة وحماية أي أن المسلم في هذه الحالة، قد جمعت له منفعتان: عاجلة وآجلة.

ويترتب على ذلك، أن الإهمال في الاستهلاك أمر مذموم في الإسلام، وإذا قصر الفرد مع توافر المقدرة فهو ملوم، يقول جل شأنه: [ولا تجل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوما محسورا] (الإسراء:29).

يقول الإمام الشيباني: " المسألة(أي الإشباع) على أربعة أوجه ففي مقدار ما يسد به رمقه ويتقوى على الطاعة هو مثاب غير معاقب، وفيما زاد على ذلك إلى حد الشبع فهو مباح له محاسن على ذلك حسابا يسيرا.. وفي قضاء الشهوات ونيل اللذات من الحلال هو مرخص له محاسب على ذلك، مطالب بشكر النعمة وحق الجائعين، وفيما زاد على الشبع فان الأكل فوق الشبع الحرام ".

ويمكن تمثيل العلاقة الطردية التي تجمع الثواب بنوع واحد من التصرفات وهو الاستهلاك في الشكل التالي:



- **الاستهلاك في الإسلام وسيلة لا غاية:** الاستهلاك في الغرب هو الغاية النهائية من حياة الإنسان، وفي إطار ذلك فإن الفرد يستهلك ما شاء بهدف المتعة الدنيوية، حتى أصبح المستهلك في الغرب يقول: " أنا موجود بقدر ما أملك وما أستهلك".

بينما الإنسان المسلم، وإن استمتع من استهلاكه إلا أن الاستهلاك يبقى وسيلة وليس هدفا نهائيا في حد ذاته. فالمسلم يستهلك ليعيش وليعمر الأرض ويعبد الله ويسعى في نيل ثوابه.

وقد أشار ابن القيم الجوزية رحمه الله إلى هذا المعنى موضحا أن الاستهلاك وسيلة إلى قيام الشخص بما وكل إليه من أعمال فيقول:" وأما المطاعم والمشارب والملابس والمناكح فهي داخلة فيما يقيم الأبدان ويحفظها من الفساد والهلاك وفيما يعود ببقاء النوع الإنساني ليتم بذلك قوام الأجساد وحفظ النوع فيتحمل الأمانة التي عرضت على السماوات والأرض ويقوى على حملها وأدائها، ويتمكن من شكر مولى الأنعام ومسديها.

"إن الحاجة كما نظر إليها الفكر الوضعي هي مجرد ميل أو رغبة يستشعرها الإنسان. أما في التصور والتشريع الإسلامي فإنها تكون مرجحة باعتبارات دينية وأخلاقية تؤكد العلاقة الوظيفية بين وسائل الإشباع وبين إحراز الوجود للإنسان بكامل طاقاته الجسدية والعقلية؛ فلا يراد الاستهلاك لذاته إنما لإدامة كيان الإنسان الفاعل مستكملا ومستحضرا كامل طاقاته. ومن هنا نفهم مبدأ وظيفية الاستهلاك وبهذا تكون الحاجة في التصور الإسلامي هي الافتقار إلى مقومات الحياة الأساسية أو التكميلية المعتبرة شرعا.

وإذا كان الأمر كذلك، فإن الإسلام يقرر وسطية الاستهلاك فهو لا يضبط اتجاه الاستهلاك فقط إنما يضبط درجته أيضا. فالإنسان مأمور بالاستهلاك إلى الحد الذي يؤمن كامل طاقته ومنهي عن الإسراف وتجاوز الحد الذي يستلزمه ذلك"(14).

قال تعالى [كلوا وأشربوا ولا تسرفوا] (الأعراف:36) وقال النبي صلى الله عليه وسلم: " كل وألبس وأشرب وتصدق في غير سرف ولا مخيلة ".

ويأتي توجيه الإنفاق متسقا مع هذا التوجه مؤكدا وسطية الاستهلاك ووسطية الإنفاق الاستهلاكي فلا تقتير ولا تبذير: [والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما] (الفرقان:67).

والشواهد في هذا السياق كثيرة. والأحكام الواردة في هذا الصدد تحصن المجتمع المسلم من أنماط الاستهلاك غير الرشيدة؛ فلا ترف ولا تبذير وبالمقابل لا تقتير ولا ظلم للنفس بحرمانها من الطيبات التي أباحها الله تعالى، فالله يحب أن يرى أثر نعمته على عبده وما سخر للإنسان كل الموارد والطيبات ليأتي الإنسان فيزهد بها فكلا الأمرين جنوح لا يتسق مع الفطرة ولا مع الشرع.

"وإذا كانت الترجيحات السابقة تؤكد وظيفية الاستهلاك وتؤكد وسطيته فثمة اعتبارات وترجيحات مجموعية تركز مبدأ وحدة سلم الإشباع للمجتمع المسلم أو ما يعرف بوحدة دالة الرفاهية الاجتماعية، إذ لا يراعى تحسيني إذا كان في مراعاته إخلال بحاجي ولا يراعى حاجي إذا كان في مراعاته إخلال بضروري وبذلك يتم تخصيص الموارد بحسب الحاجات الحقيقية لكل المجتمع وليس بحسب أسعار الطلب لآحاده"(15).

"في وقت يركز فيه اقتصاد السوق على الحاجة كميل أو رغبة مجردة عن كل اعتبارات دينية أو أخلاقية أو حتى صحية؛ ولذلك يرصد الجنوح في أنماط الاستهلاك في المجتمعات غير المتدينة، بل ربما يصبح الاستهلاك غاية لوجودها. ففي ظل مبدأ النفعية يكون الإنسان رشيدا بقدر ما يحرز من متع وتكون هذه دالة لكمية استهلاكه، وهكذا ينقلب نظام القيم ... فهل يعيش الإنسان ليستهلك ؟ أم يستهلك ليعيش ؟ لقد اختار الإسلام والفطرة الثانية بينما اختارت النفعية الخيار الأول: " أن يؤمن الإنسان بمبدأ اللذة ويقرر الاستمتاع " لكنه اختيار يؤذن كما يقرر (كولن ويلسون) بسقوط الحضارة"(16).

2-المتغيرات الرئيسة لنموذج الاستهلاك

يمكن تقسيم هذه المتغيرات إلى(17):

المتغيرات المستقلة الجديدة

. الإيمان: يلعب الإيمان دوراً رئيساً في التأثير على توزيع دخل المسلم بين مختلف أوجه الإنفاق الاستهلاكية الحاضرة والمستقبلة والإنفاق في سبيل الله.

. معدل العائد على المضاربة: يستثمر المستهلك المسلم جزءا من دخلة بواسطة المضاربة أو المشاركة.

. الإنفاق في سبيل الله: ويشمل الزكاة والصدقات والتي تعيد توزيع الدخل والثروة داخل المجتمع من مختلف الفئات الاجتماعية.

المتغيرات السائدة

. الدخل : يعلب الدخل تأثيره على استهلاك المسلم وذلك في إطار حدين أدنى وأعلى، فهناك حد أدنى لمستوى الدخل الذي يمكن أن يتاح عادة لكل مسلم.

ويقابل الحد الأدنى للاستهلاك حد أقصى لإمكانية تأثير الزيادة في الدخل على الاستهلاك. هذا الحد الأقصى مرتبط بتفسير الإسراف والتبذير حسب ظروف الزمان والمكان للمستهلك المسلم..الأذواق : فهناك عدة مبادئ تحدد دور أذواق المستهلك المسلم في اختيار قائمة السلع والخدمات الاستهلاكية وفي كيفية استهلاكها.

فالطيبات من السلع والخدمات هي القائمة التي يمكن أن تدخل في سلة الاستهلاك الإسلامية. ويمكن أن نجمل خصائص الطيبات أو سلة السلع الاستهلاكية الإسلامية بالآتي:

- أنها تشتمل على كل السلع والخدمات التي لم يرد نهي أو تحريم لها.
- حيث أن الأصل في الأشياء الحل وحيث أن ما حرم قليل جداً بالنسبة إلى مجموع.
- استهلاك الطيبات باعتدال يؤدي إلى التوازن النفسي والروحي والجسمي للإنسان .
- السلع الطيبة هي السلع الاقتصادية.

3- دور المستهلك في إدارة الأزمة المالية من منظور إسلامي

سبب الأزمة الراهنة انطلق من قطاع المستهلكين في الولايات المتحدة الأمريكية، ولذلك كانوا من أوائل المتضررين.

وينبغي على المستهلك من وجهة نظر الفكر الاقتصادي الإسلامي التزام الضوابط الشرعية للاستهلاك، مع ضرورة مراعاة القدرة المالية المتوفرة عنده للقيام بإشباع حاجاته.

والكلام الآتي يتضمن أهم الضوابط الشرعية والمعايير السليمة التي يطلب من المستهلك الالتزام بها، ويتمثل أهمها بالآتي(18):

- عدم شراء السلع بالدين إلا عند الضرورة، وعلى أن يكون ذلك بعيدا عن الربا، ومع ضرورة مراعاة ربط الشراء بالدين بالقدرة على السداد.
- تجنب الإسراف والتبذير، واعتماد مبدأ التوسط في الإنفاق، قال تعالى: [والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما] (الفرقان:67).
- تربية المرآة والرجل على ثقافة ترشيد الاستهلاك.
- خفض قيمة الفاتورة الاستهلاكية من كهرباء وهاتف وألبسة وطعام ...إلخ.
- شراء السلع التي تناسب سعرها مع دخل المستهلك.
- شراء السلع التي تدعم الاقتصاد الوطني والعربي والإسلامي.

الخاتمة

حظي موضوع الاستهلاك باهتمام كبير ويشكل الأرضية التي اجتمع عليها باحثون من تخصصات مختلفة، وهو ما يعبر عن مدى أهمية الموضوع.

وبغض النظر عن المنطلقات النظرية، فقد دلت الدراسات الإحصائية والقياسية التي أجريت في عدد من المجتمعات أنه على الرغم من أن الدخل المتاح للمستهلك هو العنصر الأولي والأساسي الذي يتحدد بموجبه حجم الإنفاق الاستهلاكي، فثمة عوامل أخرى تؤثر في مستوى الإنفاق الاستهلاكي بشكل أو بآخر.

ويركز أصحاب كل مدرسة من المدارس النظرية على العوامل المؤثرة التي تخدم التركيب البنيوي لنظرياتهم.

وتصنف تلك العوامل إلى عوامل ذاتية وعوامل موضوعية. تنطلق الأولى من البنية النفسية للمستهلك ومن عاداته الاجتماعية ومن تأثره بأطر المؤسسات السائدة. أما الثانية، فتنطلق من متغيرات اقتصادية متنوعة.

تنبني الفلسفة الاقتصادية الرأسمالية على الإنفاق الاستهلاكي من خلال خلق الطلب، وذلك بجعل التسوق متعة. بينما تنبني فلسفة الاقتصاد الإسلامي على الضغط على الطلب بترشيد الاستهلاك، لذلك فهو يمنع الإسراف والتبذير لدورهما في توليد التضخم كما يمنع التقتير لدوره المسيء في انكماش الطلب الكلي.

فللاستهلاك في الإسلام ضوابطه التي تجعل المستهلك المسلم يتصف بدرجة عالية من الرشد الاقتصادي تقوم في جانب منها على عقيدة الفرد المسلم، وفي جانب آخر على قيام ولي الأمر بتطبيق قواعد السلوك الاستهلاكي، الذي هو اندماجي لا تقليد فيه ولا تميز.

إن تحويل المجتمع إلى مجتمع منتج يحتاج إلى إعادة نظر في الكثير من السياسات التربوية والتعليمية والكثير من القناعات الشخصية، للحد من السلوكيات الاستهلاكية التي لا ترتبط أحيانا بالاحتياجات الضرورية بقدر ارتباطها بالتقليد أو المظهر الاجتماعي، فتأصيل سلوك الترشيد، يحتاج إلى خطط عملية تسايرها توعية شاملة، ولابد أن تتضافر جهود كل الجهات المعنية للقيام بهذه المهمة، وفق إستراتيجية مدروسة.

ورغم ويلات الأزمة التي عاشها ويعيشها المجتمع الدولي، نتيجة إفرازات سياسة استهلاك غير رشيدة، إلا أن الدول العربية لم تستوعب الدرس بعد.

التهميش

1- الأشقر أحمد، الاقتصاد الكلي، عمان، الأردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع،2007، ص ص 97-98.

2- داود، حسام وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، عمان، الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2005، الطبعة الثالثة، ص 103- 105.

3- فياض، خالد، ظاهرة الاستهلاك بين التحليل الاقتصادي والتفسير الاجتماعي
http://www.ishragat.com/articles.php?action=show&id=31(أخر تصفح 11 جوان 2010)

4- دالة الاستهلاك ومحدداتها، منتدى التمويل الإسلامي
http://islamfin.go-forum.net/montada-f47/topic-t1343.htm(أخر تصفح 08 جويلية 2010)

5- ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1994، ص 155.

6- فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، إربد، الأردن، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، 2007، الطبعة الأولى، ص 157.

7- قنطقجي، سامر مظهر ، ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية، سورية ، دار النهضة للطباعة والنشر والتوزيع، ، 2008، الطبعة الأولى، ص28-31.

8- درغام، دريد ، دراسة تحليلية للأزمة المالية العالمية عندما ينقلب السحر على الساحر! قراءة في الأزمة المالية العالمية وأثرها على آفاق التنمية الاقتصادية في سورية.
http://www.cbs-bank.sy/ComercialBank_content.php?item_catid=699
(أخر تصفح 22 جويلية 2010)

9- محمد بشار كبارة، الاستهلاك، الموسوعة العربية.
http://www.arabency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=634&vid(أخر تصفح 12 أوت 2010)

10- سمان، عارف محمد ، ثقافة المستهلك والاستهلاك في ضوء الأزمة المالية المعاصرة
http://www.mmsec.com/m3-files/mostahlik.pdf(أخر تصفح 08 أوت 2010)

11- خليل إبراهيم الفزيع، ثقافة الاستهلاك.. تقود إلى الهاوية
http://khlilf99.elaphblog.com/posts.aspx?U=1749&A=16155(أخر تصفح 10 ماي 2010)

12- يوسف القرضاوي، القيم والأخلاق في اقتصاد السوق: مبادئ ومعالم، الدراسات الإسلامية، مجلة ثقافية محكمة نصف سنوية يصدرها المجلس الإسلامي الأعلى، العدد التاسع، جمادى الأولى 1427 هـ/ جوان 2006، الجزائر، ص 32.

13- الرماني، زيد بن محمد ، المفاهيم الاستهلاكية في ضوء القرآن والسنة النبوية، دعوة الحق، كتاب شهري يصدر عن رابطة العالم الإسلامي، ، السنة الثالثة عشرة، رمضان 1415 هــ، الجزء الثاني العدد 153، ص 34- 37.

14- السبهاني، عبد الجبار حمد عبيد ، الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي والإسلامي، دار وائل للنشر، عمان- الأردن، 2000، ص 259.

15- السبهاني، عبد الجبار حمد عبيد ،نفس المرجع، ص 260.

16- السبهاني، عبد الجبار حمد عبيد ،نفس المرجع، ص 261.

17- دالة الاستهلاك ومحدداتها، منتدى التمويل الإسلامي
http://islamfin.go-forum.net/montada-f47/topic-t1343.htm(أخر تصفح 08 جويلية 2010)

18- حسن محمد الرفاعي، دور الفكر الاقتصادي الإسلامي في إدارة الأزمة الاقتصادية الراهنة، بحث مقدم إلى مؤتمر " الأزمة المالية العالمية وكيفية معالجتها من منظور النظام الاقتصادي والغربي، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، 2009.